http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2202) السنة الثامنة - الثلاثاء (26) تموز 2011

خبراء: الكويت استغلت التعاطف الدولي وانتهكت الحدود

العراق يلجأ إلى الأمم المتحدة لحل أزمة ميناء "مبارك"

□ بغداد / المدى

أكد مقرر مجلس النواب ان العراق سيلجأ الى الأمم المتحدة في حال عجز اللجان التفاوضية في حل ملف ميناء مبارك، فيما انتقد خبير قانوني السياسات الخاطئة لنظام صدام التي أسهمت في إعطاء مجلس الأمن الدولي للكويت أكثر من حقها في الحدود البرية والبحرية.

قال النائب محمد الخالدي عن القائمة العراقية ان مجلس النواب يتابع موضوع ميناء مبارك الكويتي بقلق شديد وننتظر تقرير اللجنة التي شكلت في المجلس بالتنسيق مع وزارتي النقل والخارجية .

وأضاف الخالدي في تصريحات صحفية أمس إذا لم نستطع تحقيق شيء سنلجأ الى الأمم المتحدة والولايات المتحدة باعتبارها الشريك الرئيسي للعراق ويجب ان نحمي الحدود الخارجية العراقية ونطلب منهم التدخل .

وشدد على أن ملف الميناء لم يدخل المزايدات السياسية لأنه لا يمكن لأحد القبول بالاعتداءات الخارجية سواء من الكويت او ايران او تركيا او السعودية .

وأوضح ان الكويت بدأت بإقامة السدود على طول الساحل وهي المرحلة الثانية للميناء ،وهم يقولون بأنها لا تؤثر ولكن الدلائل تشير الى تأثيرها السلبي الكبير على الملاحة في المياه الإقليمية والعراقية،و نحن نتحرك عن طريق اللجان من اجل إيقافها .

وبين الخالدي ان الكويت بتصرفها هذا تريد المحافظة على مصالحها ، ولكن عليها النظر إلى مصلحة أشقائها ، خاصة أن العراق الآن ليس عراق ما قبل ٢٠٠٣ ويجب أن تتعامل معه بايجابية .

إلا أن الخبير القانوني طارق حرب دعا العراق الى مخاصمة مجلس الأمن الدولي بدلا عن الكويت باعتباره الجهة التي أصدرت قرارا في سنة ١٩٩٣ اخذ كثيرا من إطلالة العراق على الخليج العربي الأمر الذي أسهم في مساعدة الجانب الكويتي ببناء ميناء مبارك.

ويقول حرب في تصريحه لـ"المدى" أمس " إن أصل القضية يكمن في تدويل الملف العراقي الكويتي منذ عام ١٩٩٠ استنادا لقرار ٦٦٠، امتدادا حتى قرار ٨٣٣ لسنة ١٩٩٣ المتعلق بترسيم الحدود العراقية الكويتية، والذي اعتمد فيه مجلس الامن على الوثائق الكويتية دون العراق"، مرجعا السبب الى "عدم اشتراك النظام السابق في المفاوضات بين الجانبين بسبب رعونة قيادات النظام والذي جعل العراق يخسر الكثير من مناطقه التي انضمت الى الكويت".

وتابع حرب "وفقا للقرار فقد ضمت الكويت الى جانب إطلالتها الغربية على الخليج العربي جزءا من الإطلالة الشمالية والذي اخسر العراق جزءا كبيرا من إطلالته على الخليج استغلته الكويت في بناء ميناء مبارك". وبالتالي فان حرب يؤكد على العراق مخاصمة مجلس الأمن الدولي لإلغاء هذا القرار سيئ الصيت، حتى يستطيع بعدها الضغط باتجاه إلغاء مشروع ميناء مبارك.

وبالرغم من ذلك، يشكك الخبير القانوني بقدرة العراق في اللجوء الى هذا المسلك، ويبين "ان أعضاء مجلس الأمن الدولي متعاطفون وبدرجة كبيرة مع الكويت وحتى الولايات المتحدة هي الأخرى تميل لها على حساب العراق"، مستدركا "على العراق بذل قصارى جهده لاجل كسب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ولعل زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الأخيرة الى الصين جاءت من هذا الباب"، معولا على الاتفاقية الأمنية بين واشنطن وبغداد وبحسب حرب "فإنها تلزم الولايات المتحدة بإنهاء جميع الخلافات بين العراق والكويت قبل الانسحاب وبالرغم من ذلك فلم يتحقق حتى اللحظة شيئا على ارض الواقع".

وكانت مجموعة مسلحة عراقية تنشط في جنوب العراق هددت في وقت سابق العاملين في ميناء مبارك بالقيام بعمليات مسلحة ضدهم وضد الميناء حال الاستمرار بإنشائه، الا أن نائبة عن القائمة العراقية التي يرأسها إياد علاوي أكدت في وقت سابق أن تهديدات بعض الأطراف بضرب ميناء الكويت والشركات العاملة فيه سيخلق أزمة جديدة بين الدولتين مشيرة أن القائمة العراقية ضد هذه التصرفات.

وقالت وحدة الجميلي إن التهديدات التي صدرت من بعض الأطراف سواء سياسية او مليشيات مسلحة جميعها غير مقبولة،مشيرة ان العراق اليوم باتجاه بناء دولة مؤسسات وليست دولة ميليشيات مسلحة. وأضافت انه يمكن من خلال الحوارات السياسية ومن خلال التمثيل الدبلوماسي حل الإشكال على الرغم من انه يضر بالاقتصاد العراقي والملاحة البحرية العراقية. وأشارت ان الاتجاه الى العمل المسلح في ردع دولة الكويت غير صحيح وقد يؤزم الوضع بين العلاقات العراقية الكويتية ملوحة بأنه يمكن اللجوء الى الجامعة العربية والأمم المتحدة.

واكدت وزارة الخارجية الكويتية، منتصف الشهر الحالي، أن مشروع ميناء مبارك سينفذ على أرض كويتية ولا علاقة لأحد به، فيما أشارت إلى أن ذلك المشروع الاقتصادي والحيوي سيخدم جميع دول المنطقة ومنها العراق. وقال وكيل وزارة الخارجية الكويتية محمد الرومي في حديث لعدد من الصحفيين على هامش مشاركته في احتفالية اقامتها السفارة الفرنسية في الكويت بمناسبة عيدها الوطني إن مشروع ميناء مبارك يقام على أرض كويتية، ولا علاقة لأحد بهذا الموضوع، مبيناً أن هذا المشروع الاقتصادي والحيوي لا يخدم الكويت فحسب، بل كل دول المنطقة ومنها العراق وبعض دول وسط آسيا.

وأضاف الرومي أن منطقة الخليج العربي في حاجة إلى موانئ عدة، فهي دول نفطية وتدير تجارة نشطة، مشيرا إلى أن موانئ الكويت تؤثر على المنطقة منذ القدم.

ويحذر خبراء بحريون من ان مشروع الكويت القاضي ببناء ميناء مبارك الكبير بالقرب من الموانئ العراقية القريبة من البحر ،مشروع استفزازي والهدف منه خنق الموانئ العراقية ، وتضييق المساحة البحرية امام الملاحة البحرية".

وقال الخبير البحري الكابتن كاظم فنجان فنجان :"ان تنفيذ مشروع الكويت (الميناءي) الجديد في أضيق الأماكن، وحشره حشرا في خاصرة ساحل الفاو،هو لخنق الرئة البحرية الوحيدة، التي يتنفس منها العراق في هذا المكان الحساس، الذي يعترض خطوط السفن المتوجهة إلى الموانئ العراقية، وتصر الكويت على فرض واقع جيوبوليتيكي استفزازي في منطقة تعد من أحرج المناطق الملاحية في العالم، وكأنها تريد غلق آخر ما تبقى من بوابات الموانئ العراقية، وبالتالي حرمان بلد الرافدين من ارتباطاته البحرية".

كتابة على الحيطان

القصف الإيراني والصمت الرسمي المريب!

■ عامر القيسي

منذ أكثر من عشرة أيام والجيش الإيراني يوصل قصفه للقرى والمناطق العراقية الحدودية في إقليم كردستان وسط صمت حكومي مريب ،والذي أدى إلى هجرة عوائل بأكملها من قراها وتدمير تلك القرى العراقية بحجج واهية قديمة ومستهلكة هي " محاربة أحزاب كردية معارضة للنظام الإيراني " . وتتواصل هذه الاعتداءات ، مع ما تخلفه من مآس إنسانية لمواطنين عراقيين بسطاء من فقدان الأبناء إلى حرق أراضيهم الزراعية إلى تدمير بيوتهم ، وسط صمت حكومي مريب لا يمكن تبريره تحت أي واجهة كانت ، حتى إن اللجنة الحكومية المكلفة بمتابعة الموضوع والتي زارت المناطق المنكوبة بالقصف الإيراني ، صرح احد مسؤوليها قائلا لوسائل الإعلام " إن الذي يحدث هو قصف وليس توغلا داخل الأراضي العراقية "!! وكأننا بالسيد المسؤول ، يريد أن يرى وحدات من الجيش الإيراني تعسكر داخل الأراضي العراقية لكي يعلن موقفا شاجبا ، إن فكر بذلك أصلا !!

السفير الإيراني في بغداد يقول لوسائل الإعلام إن مسؤولين في الحكومة العراقية أقروا بـ"حق" الجيش الإيراني بملاحقة " المتمردين " أينما كانوا ، ولم نسمع من أي مسؤول عراقي تكذيبا لتصريحات السفير الإيراني ، وهو موقف لا نستغربه من الحكومة التي بقيت صامتة أيضا على الكثير من تدخلات الدبلوماسيين الإيرانيين في العراق في الشأن العراقي ، في محادثات تشكيل الحكومة وفي الموقف من وجود القوات الأميركية في العراق ، فضلا عن التقاء السفيرالإيراني مع أعضاء ما يسمى بنقابة الصحفيين في مقر النقابة نفسها وإعلان دعمه لها !!

الأدلة والشواهد كثيرة على الصلف الإيراني في التدخل في الشأن العراقي ، لكن ما يثير استغرابنا هو الموقف الحكومي الذي يفسره الناطقون باسمها بأنه سياسة " الدبلوماسية الهادئة " !!

ورغم كل الاحتجاجات الجماهيرية الكردية والعربية على حد سواء من زاخو إلى الفاو التي أدانت الاعتداءات الإيرانية ، ورغم التقارير المصورة عن مآس يعيشها المهجرون في المناطق التي تعرضت للقصف ولا تزال حتى اللحظة ، ورغم اعترافات القادة في إيران حتى بنصبهم رايا على قمم جبال عراقية ، ورغم مطالبات حكومة إقليم كردستان الحكومة العراقية المركزية اتخاذ موقف من هذه الاعتداءات إلا أن الحكومة العراقية تغط في نوم سياسي عميق لا احد يعرف أي صوت سيفيقها منه !! وكأن الموضوع ليس قريبا منها ولا تسمع أذنها دوي المدافع وأزيز الرصاص ولا صرخات الأطفال والنساء ولا تصلها قصص المآسي الإنسانية التي يعاني منها المهجرون وهي قصص مؤلمة وحزينة .

المصيبة السياسية الحقيقية هي أننا نعطي إشارات واضحة للجيران وللآخرين بأننا متفرقون وضعفاء ونتكالب على المناصب الوزارية وغير الوزارية و نغوص في وحل المحاصصات والترضيات والتوافقات اللعينة وتقاسم البلاد طولا وعرضا، فيما نترك بلادنا ساحة لصراع الآخرين كل الآخرين ، نتفرج عليهم كيف يتصارعون ويلعبون ويخربون ويقصفون ويهددون بالاجتياحات العسكرية وكأننا وطن بلا حماة وحدودنا الدولية وسيادتنا غير معترف بهما من دول الجوار الشقيقة وغير الشقيقة التي لا تكف يوما عن تصديع رؤوسنا بحرصها على استقرار العراق ومساعدته على الخروج من نفق أزماته !!

لا نلوم نفاقهم السياسي ولا أطماعهم في العراق برا وبحرا ، لكننا نلوم الصمت الرسمي المريب للحكومة والبرلمان ، الصمت الرسمي في مواجهة الاحتجاجات الوطنية للجماهير التي تريد أن ترى ذات يوم فقط بان لديها حكومة وبرلمانا مثل خلق الله الباقية !!

إحالة مشروع إلغاء التجهيز العسكري إلى اللجنة القانونية

وكيل الداخلية: واشنطن تشترط إشراك الجيش في عقود الطائرات

□ متابعة / المدى

في وقت أكدت وزارة الداخلية ، أن الولايات المتحدة الأميركية تلح على انجاز صفقة الطائرات، كشفت لجنة النزاهة النيابية ، أمس، عن ان هيئة رئاسة مجلس النواب أحالت طلب اللجنة الذي تقدمت به سابقا بشأن تشريع قانون لإلغاء عقد الشراكة في التجهيز الذي يسمى الـ(FMS) بعد التأكد من حجم الفساد المالي الذي طال المشروع للسنوات الماضية.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن وكيل وزارة الداخلية عدنان الاسدي ان "وزارة الداخلية لديها اتفاق مع القوات الأميركية لشراء ثلاثة أسراب من الطائرات عبر صندوق المبايعات العسكرية الأميركية"، مؤكدا أن "التأخير الذي حصل في عقود شراء الطائرات لوزارة الداخلية لم يكن متعمدا، سواء من الجانب العراقي أو الأميركي".

وأضاف الاسدي أن "الولايات المتحدة الأميركية كانت تلح على شراء الطائرات، كونها المستفيد من عقدها الذي يقدر بـ٣٠٠ مليون دولار"، مشيرا إلى أن "الوزارة هيأت طيارين وكوادر ومدربين لتلك الطائرات لكنها أوقفتها بسبب ارتفاع أسعارها".

وعزا الاسدي أسباب تأخير صفقة شراء الطائرات إلى "مطالبة الجانب الأميركي بإشراك وزارة الدفاع العراقية في الصفقة كونها تمتلك خبرة اكبر في الطائرات، وعدم تعيين وزير جديد لوزارة الداخلية حتى الآن"، لافتا إلى أن "الوزارة بانتظار تعيين وزير جديد لانجاز صفقة الطائرات".

وكشفت السفارة البريطانية في بغداد، قبل اسبوعين، عن سعيها لبيع العراق طائرات التايفون البريطانية المقاتلة، وفيما أكدت وجود مباحثات لشراء طائرات تدريب متطورة من نوع هوك، أشارت إلى أن بريطانيا تعمل على تقديم الدعم الكامل للقوات العراقية.

وقال السفير البريطاني في العراق مايكل ارون في تصريحات صحفية سابقة إن "المملكة المتحدة مهتمة بتسليح الجيش العراقي من خلال بيعه الأسلحة والطائرات والمعدات العسكرية"، معربا عن استعداد بلاده "لبيع طائرات التايفون المقاتلة إلى العراق، إلا أن الحكومة العراقية مهتمة حاليا بشراء طائرات الـF١٦".

وأضاف ارون أن "هناك مباحثات مع الحكومة العراقية لشراء طائرات تدريب متطورة من نوع هوك التي دخلت العام الماضي، الخدمة في القوة الجوية البريطانية"، مبينا أن "قضية شراء الأسلحة من بريطانيا متعلقة برغبة الحكومة العراقية فيما تراه مناسبا لقواتها المسلحة".

وتابع ارون أن "بريطانيا تعمل على تقديم الدعم الكامل للقوات العراقية من خلال بعثة الناتو"، نافيا الانتقادات الموجهة لبلاده والولايات المتحدة حول "فشلهما خلال السنوات الثمانية الماضية بتشكيل قوة عسكرية عراقية قادرة على حماية البلاد".

وفي سياق متصل قالت عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب عالية نصيف ان هيئة رئاسة مجلس النواب أحالت طلب اللجنة بشأن إصدار قرار لإلغاء مشروع التجهيز العسكري ضمن عقد الشراكة مع الجانب الأميركي الى اللجنة القانونية لوضعه في إطار قانون يتسنى لمجلس النواب التصويت عليه".

وتابعت نصيف في تصريح لوكالة كردستان للأنباء أن "طلب اللجنة جاء بعد الاطلاع على تفاصيل البرنامج الذي تسبب بهدر كبير للمال العراقي منذ دخول القوات الأميركية وحتى اليوم"، مشيرة الى أن "جميع الأسلحة التي زود بها العراق تمت عن طريق هذا البرنامج سيئ الصيت والذي اعتمد على استيراد اسلحة ذات مناشئ شرقية".

وكان مجلس الوزراء العراقي قد صادق في ٢٦ من كانون الثاني على صفقة شراء ١٨ طائرة مقاتلة من طراز الـ F ١٦ الأميركية الصنع، لكنها ألغيت فيما بعد وتم تحويل المبالغ المخصصة لها الى ميزانية وزارة التجارة دعما لمفردات البطاقة التموينية.

وأعلنت قيادة القوة الجوية العراقية في ٢٤ من أيلول عن وصول ١١ طائرة من طراز (T-٦) للتدريب الأساسي إلى العراق ضمن صفقة طائرات تضم (١٥) طائرة أبرمتها الحكومة العراقية مع الجانب الأميركي في وقت سابق.

ويعرب مستشار لرئيس الوزراء عن ترحيبه في حال قيام العراق بشراء طائرات مقاتله، مؤكدا الحاجة الماسة للبلاد للمزيد من الأسلحة والمعدات المتطورة لاسيما من الدول الغربية نظرا للتقدم الذي تشهده على مستوى التسليح.

مستشار رئيس الوزراء لشؤون إقليم كردستان عادل بروارى أوضح في تصريح سابق لـ"المدى" أن البرلمان كانت لديه عدة مقترحات من وزارة الدفاع والداخلية ورئاسة مجلس الوزراء حول تسليح قوات وزارة الدفاع وتزويد الجيش بالطائرات والدبابات، وقال "الرأي الأول يفضل استيرادها من الدول الشرقية على اعتبار أن الجيش السابق لديه خبرة طويلة أو على علم ودراية باستخدام هذه الأسلحة العائدة للدول الشرقية كالاتحاد السوفيتي"

وتابع مستشار رئيس الوزراء في تصريح لـ"المدى" أمس" أما الرأي الآخر والأوفر حظا هو استيراد الأسلحة من الغرب حيث توصلوا بالتالي إلى قناعة بأن هذه الأسلحة وخاصة التي يتم استيرادها من دول أميركا وبريطانيا هي أكثر تطورا".

واكد بروارى حاجة الحكومة العراقية إلى عدد عسكرية متطورة من حيث الأداء الجهازي وأيضا من ناحية الكادر الفني، وقال " إن الأسلحة الغربية لا تحتاج الى عدد كبير من الجنود فمثلا الدبابات الحالية التي استلمتها القوات العراقية من أميركا يستخدمها نصف عدد الجنود العراقيين كونها سهلة ولا تحتاج الى دقة عالية".

وبدأت القوات الأميركية إعادة تأهيل القوة الجوية العراقية من خلال تجهيزها بعدد من طائرات الهليكوبتر المقاتلة التي أدخلت إلى القوة الضاربة لوزارة الدفاع واستخدمت في العديد من المعارك التي خاضها الجيش العراقي ضد مسلحي تنظيم القاعدة في بعض المحافظات.

أعـــــلام

البزوني: اتفاقية التمديد لا تحتاج مصادقة

■ ذكر النائب عن ائتلاف دولة القانون أن الحكومة العراقية وافقت على مقترح الجانب الأميركي ببقاء جزء من القوات الأميركية للتدريب وتسليح الجيش العراقي "، مشيرا إلى أن بقاءهم سيكون دون قيامهم بعمليات مشتركة مع القوات العراقية".

وأضاف ان"رئيس الوزراء سيعطي صلاحية للوزارات الأمنية بتحديد حاجتها بعد القوات الأميركية التي ستحتاجها."وأشار إلى أن"هذه الاتفاقية لاتحتاج مصادقة البرلمان عليها، وإنما توقع من قبل رئيس الوزراء وممثل الولايات المتحدة الأميركية." وتابع البزوني أنه"في حال عدم حسم الوزارات الأمنية فستكون صلاحية رئيس الوزراء بتحديد حاجة القوات الأمنية لإعداد القوات الأميركية.

الأعرجي: عصائب أهل الحق ليسوا صدريين

■ نفى النائب عن تيار الأحرار بهاء الاعرجي ، وجود انشقاقات داخل التيار. وقال الاعرجي في تصريحات صحفية أمس :" إن هناك خارجين عن التيار الصدري يعرفون أنفسهم بحزب الله و عصائب أهل الحق ، وهؤلاء نختلف معهم بالرأي وبالآليات ، لذلك فهم لا يحسبون على التيار ، ولديهم تسميات خاصة ، وهذا لا يعني انهم منشقون عن التيار".

وأضاف القيادي الصدري:" ان التيار الصدري تيار متماسك ، وليس فيه انشقاق ، انما هذه الأنباء تظهر لان الجميع يراهن على التيار الصدري بمراهنات بعيدة عن واقع الحال.

أبو ريشة: الإقليم لا يعني الدعوة للانفصال

■ قال رئيس مؤتمر صحوة العراق احمد أبو ريشة في تصريحات صحفية أمس الاثنين" إن المطالبة بتشكيل إقليم في محافظة الأنبار جاءت على خلفية ما وصفه بتهميش المؤسسات الإدارية والعسكرية في المحافظة من قبل الحكومة الاتحادية.

وكان مجلس النواب قد شرع في دورته التشريعية السابقة قانون تشكيل الأقاليم.

وأضاف أبو ريشة أن المحافظة تعتزم القيام بحملة توعية وتثقيف لأهالي الأنبار لإيضاح أهمية الفيدرالية الإدارية وآثارها الإيجابية. وينص الدستور على أحقية تشكيل الأقاليم من قبل محافظة أو أكثر وفق استفتاء شعبي في المحافظة.